Distr.: General
21 September 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

الدورة السادسة

جنيف، 30 تشرين الثاني/نوفمبر – 2 كانون الأول/ديسمبر 2022

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً- جدول الأعمال المؤقت

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تمويل التنمية للاستجابة والتعافي في عصر الأزمات العالمية المترابطة.

4- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

5- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السادسة.

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانياً- الشروح

البند 1
انتخاب أعضاء المكتب

1- وفقاً للممارسة المتبعة، يُقترح أن ينتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية رئيساً ونائب رئيس – مقرراً.

البند 2
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

2- ربما يود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في الفصل الأول أعلاه.

3- ويُقترح تخصيص الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الرابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، التي ستبدأ في الساعة 10/00 (بتوقيت وسط أوروبا) من يوم الأربعاء، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، لتناول المسائل الإجرائية (البندان 1 و2 من جدول الأعمال المؤقت) والإدلاء ببيانات استهلالية. وخلال الجلسة العامة الختامية التي ستُعقد يوم الجمعة، 2 كانون الأول/ديسمبر 2022، سيُنظر في اعتماد تقرير الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك التوصيات المتفق عليها في مجال السياسة العامة، وجدول الأعمال المؤقت لدورته السابعة (البندان 4 و5)، المقرر عقدها في الربع الأخير من عام 2023، على النحو المنصوص عليه في اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي (TD/B/S-XXXI/2، المرفق الرابع، الفرع الثاني، الفقرة 6، والاختصاصات المنقحة الواردة في الوثيقة TD/B/EX(71)/3، المرفق الخامس). وستخصَّص الجلسات المتبقية لإجراء مناقشات موضوعية للقضايا التي تندرج في إطار البند 3 من جدول الأعمال.

الوثائق

TD/B/EFD/6/1	جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند 3
تمويل التنمية للاستجابة والتعافي في عصر الأزمات العالمية المترابطة

4- وافق مجلس التجارة والتنمية على المسألة الموضوعية والأسئلة الإرشادية للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية باتباع إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 13 تموز/يوليه 2022. والموضوع الذي تمت الموافقة عليه هو تمويل التنمية للاستجابة والتعافي في عصر الأزمات العالمية المترابطة. وستُعقَد الدورة في جنيف في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022.

5- ويتوافق هذا الموضوع مع موضوع الفصل الأول من خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (A/RES/69/313، المرفق)، ولا سيما الفقرات 12 و13 و17، ومع مجالات العمل ألف وباء وجيم وهاء وواو في الفصل الثاني. وفي الفصل الأول، المتعلق بوضع إطار عالمي لتمويل التنمية بعد عام 2015، يولى الاعتبار إلى "توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع" (الفقرة 12)، و"تكثيف الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية" (الفقرة 13)، و"حماية نظمنا الإيكولوجية لما فيه مصلحة الجميع" (الفقرة 17). وفي الفصل الثاني، تُعرَض التحديات والأولويات

فيما يتعلق بالموارد العامة الوطنية (الفصل الثاني – ألف)، والأعمال التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية (الفصل الثاني – باء)، والتعاون الإنمائي الدولي (الفصل الثاني – جيم)، والديون والقدرة على تحمل الديون (الفصل الثاني – هاء)، ومعالجة المسائل العامة (الفصل الثاني – واو).

6- وفيما يلي الأسئلة الإرشادية التي تمت الموافقة عليها للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية:

(أ) كيف يمكن للتمويل المتاح والجديد للاستجابة للأزمات من المصادر المحلية والدولية الخاصة والعامة أن يفيد البلدان النامية وكيف يمكن تعزيز فرص حصول هذه البلدان على هذا التمويل؟

(ب) ما هي السياسات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية لتعبئة وإدارة مختلف الموارد لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع النظر في الوقت نفسه في تحديات مثل مواطن الضعف المتعلقة بالديون، بما في ذلك الديون التي لا يمكن تحملها؟

(ج) فيما عدا معالجة الأزمات الجارية، كيف يمكن سد الفجوات المتزايدة في تمويل أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من خلال استخدام الموارد العامة والأدوات الإضافية التي تحفز تمويل القطاع الخاص؟

7- ومنذ الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، ساءت الآفاق الاقتصادية لمعظم البلدان النامية إلى حد كبير. وشهد الاقتصاد العالمي تعافياً بسرعتين من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2021، مع تخلف البلدان النامية عن الركب في سياق اتسم بانخفاض معدلات التطعيم وتقليص الحيز المالي. وعلى الرغم من أن هذه البلدان بدأت، مع ذلك، في الاستفادة من تحسن أداء الصادرات وانتعاش تدفقات رأس المال في الربع الأخير من عام 2021، فإن الاتجاهات الإيجابية سرعان ما انعكست مرة أخرى من حوالي آذار/مارس 2022، والحرب في أوكرانيا، والضغوط التضخمية الأوسع نطاقاً الناجمة عن التعافي العالمي وعودة دورات التشديد النقدي، والحد من النمو المحلي، وزيادة تكلفة الديون السيادية المحلية. وقد أدى الجمع بين أزمة صحية مستمرة، وارتفاع أسعار الأغذية والأسمدة والطاقة، وتدهور الظروف المالية العالمية إلى نشوء أزمة في تكاليف المعيشة لم يشهدها العالم منذ جيل واحد على الأقل. وتأتي هذه التطورات غير المؤاتية على خلفية مواطن الضعف العالية التي كانت موجودة من قبل في أوضاع الديون الخارجية للعديد من البلدان النامية وفي سياق أزمة مناخية تتفاقم بسرعة.

8- ومن الواضح أن الحالة لا تفضي على الفور إلى توجيه الجهود نحو زيادة التمويل الإنمائي الطويل الأجل. ويُنفَق قدر كبير من الطاقة والجهد على التخفيف من الآثار المباشرة لصدمات الاقتصاد الكلي المتكررة على قدرة البلدان النامية على تحقيق الاستقرار في سيناريوهات التمويل القصير الأجل وتجنب الأزمات المالية وأزمات الديون الفورية. ولذلك، ليس من المفاجئ أن تتزايد الفجوات في تمويل التنمية، بما في ذلك تمويل أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. وتشير حسابات الأونكتاد إلى أن فجوات تمويل التنمية بين عامي 2020 و2025 ستصل إلى حوالي 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية المنخفضة الدخل وإلى حوالي 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأدنى.

9- ويستدعي ذلك اتخاذ إجراءات متضافرة في مجال السياسة العامة العالمية للتخفيف من أثر الأزمات العالمية المتعلقة بالصحة والبيئة والديون والاقتصاد الكلي على قدرة البلدان النامية على تحقيق الاستقرار في اقتصاداتها في الأجل القصير وتزويدها بإمكانية الوصول المستدام والميسور التكلفة إلى تمويل التنمية الطويل الأجل. وهذان الهدفان لا يستبعد أحدهما الآخر، ولكنهما يتطلبان تنسيقاً وثيقاً بين مبادرات السياسة العامة المحلية والدولية، والعامة والخاصة، فضلاً عن الاستعداد، على الصعيد العالمي، للنظر في إجراء إصلاحات هيكلية أعمق للهيكل المالي وهيكل الديون الدولي الحالي، عند الاقتضاء.

10- وينبغي أن تحتل جهود البلدان النامية الرامية إلى تعبئة مواردها المحلية مركز الصدارة في الدفع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن، في سياق تتعرض فيه فضاءاتها المالية المحلية للضغط بانتظام بسبب صدمات الاقتصاد الكلي الخارجية، تحتاج الحوكمة الاقتصادية الدولية إلى أن تكون استباقية في تيسير تعبئة الموارد المحلية. وعلى الرغم من أن بعض التقدم قد أُحرِز في تداخل جهود السياسات الوطنية والدولية (على سبيل المثال، فيما يتعلق بشفافية الديون، من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، والتخصيص العام لحقوق السحب الخاصة لعام 2021، والجهود المبذولة لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، فضلاً عن جهود الإقراض والتسهيلات التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فإن من الواضح أن هناك حاجة إلى تحقيق المزيد. ويشمل ذلك اتباع نهج منهجي لتوفير الأدوات التنظيمية والحوافز اللازمة لتحسين الاستفادة من التمويل الخاص لأغراض التنمية، نظراً للأهمية الحاسمة لانخراط القطاع الخاص الدائم في المبادرات الإنمائية العامة.

11- وستقيّم الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية أثر الأزمات العالمية والمترابطة الحالية على الجهود الرامية إلى زيادة تمويل التنمية، وستناقش مبادرات محددة في مجال السياسة العامة، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لتوفير حافز تشتد الحاجة إليه لتمويل أهداف التنمية المستدامة، وبشكل أعم، توسيع نطاق تمويل التنمية في المستقبل القريب.

الوثائق

TD/B/EFD/6/2 تمويل التنمية للاستجابة والتعافي في عصر الأزمات العالمية المترابطة

البند 4
جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

12- من المتوقع أن يوافق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بصفته الهيئة التحضيرية للدورة السابعة، على جدول الأعمال المؤقت لدورته المقبلة، الذي ينبغي أن ينبثق بنده الموضوعي من المناقشات في إطار البند 3 من جدول الأعمال.

البند 5
اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن أعمال دورته السادسة

13- سيجري، تحت إشراف رئيس الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، إعداد تقرير عن الاجتماع وتقديمه إلى مجلس التجارة والتنمية. وقد يود الفريق أن يأذن لنائب الرئيس – المقرر في وضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام دورته السادسة.

يرجى من الخبراء تقديم مساهمات خطية بشأن البند 3 من جدول الأعمال إلى أمانة الأونكتاد في أقرب وقت ممكن. وللاستزادة من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة ستيفاني بلانكربرغ (stephanie.blankenburg@unctad.org)، رئيسة فرع الديون وتمويل التنمية، شعبة العَولمة واستراتيجيات التنمية، الأونكتاد